مقدمـــة

شهدت العقود الخمسة الأخيرة صعوداً ملحوظاً للإسلاميين في المشهد العربي، سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وباتت الحركات الإسلامية فاعلاً نسبياً في المعادلات الداخلية والإقليمية، بل حتى الدولية.

الاشتباك الإسلامي مع المجتمع والسياسة ولّد جملة كبيرة من المواقف المؤيدة والمعارضة، وخلق سجالات واسعة في الفضاء الإعلامي والفكري، نجم أغلبها عن تساؤلات وجدليات بنيوية، يتشمل أبرزها: فيما إذا كان الفكر الإسلامي المعاصر يحمل في ثناياه «بديلاً سياسياً» أفضل من الواقع الحالي، وحول موقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة في مشروع الإصلاح الإسلامي، واستراتيجيات هذا المشروع ومراحله في التغيير، والقوى التي تحمله، وفيما إذا كان يمثّل إضافة نوعية إلى التيارات والحركات السياسية الموجودة على الساحة أم إنه حالة نكوص وردّة إلى وراء..

من المشكلات الأساسية في التناول الإعلامي، وحتى المعرفي، للمقاربات الإسلامية هو الاختزال والتعميم، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات وأحكام قيميّة غير مبنية على دراسة عميقة ودقيقة للمقاربات الإسلامية، كأن يقال «الإسلاميون لا يقدمون جواباً واقعياً في الإصلاح السياسي» أو يُرفع، في المقابل، شعار «الإسلام هو الحل».

ذلك الاختزال يقفز عن المساحة الواسعة من الألوان المختلفة والمتباينة من المقاربات والافكار الإسلامية في موضوع الإصلاح السياسي. إذ لم يكن الصعود الإسلامي المعاصر على صعيدٍ أو لونٍ واحد في الطروحات الفكرية، أو حتى في المعادلات السياسية الداخلية العربية، أو حتى في استراتيجيات وآليات التغيير والتفاعل مع المجتمعات والعلاقة مع الحكومات.

فقد تنوعت الرؤى والمقاربات الإسلامية وشكّلت خريطة من الحركات والشخصيات والتصورات والرؤى المتوافقة أحياناً، المختلفة أحياناً أخرى، والمتضاربة أحياناً كثيرة، مما يجعل وضعها جميعاً في بوتقة واحدة، وتقديم حكم عام عليها بمثابة خلل منهجيّ سافر، وهو ما يقع فيه اتجاه عام من الدراسات العربية والغربية يأخذ طابعاً أيديولوجياً ـ في العادة ـ معادياً للطرح الإسلامي ـ السياسي عموماً.

يقترن اختزال المقاربات الإسلامية في المجال السياسي، اليوم، بالتركيز على الحركات الإسلامية، بشقيها السياسي والجهادي، وما تحمله من تصورات ومشاريع لعملية التغيير أو الإصلاح السياسي، فتطغى على المقاربات الأخرى، فيما يتم تجاهل أفكار ومقاربات على درجة كبيرة من الأهمية، والقفز على الاختلافات والفروقات الدقيقة بين هذه المقاربات والأفكار.

ذلك يقودنا إلى إحدى أبرز الصعوبات في دراسة الفكر الإسلامي المعاصر، وتتمثل في اختلاف التصنيفات والتقسيمات، وعدم التوافق بين الباحثين على أطر ومقتربات ومناهج ومفاهيم محددة في هذا الحقل المعرفي الكبير، فضلاً عن غياب الجهود التراكمية الموصولة، التي توضح نقاط البداية والنهاية في الجهود البحثية والدراسية، في هذا الحقل.

في المحصلة، يجد الباحث نفسه أمام غابة متشعبة واسعة، وأمام مهمة أساسية في اشتقاق «خريطته الذاتية»، وصولاً إلى تصنيف وتقسيم يتلاءم مع موضوع الدراسة وأهدافها.

هذه الدراسة، إذاً، هي محاولة للانتقال من الاختزال والتعميم إلى البحث الدقيق المنهجي في الاتجاهات الرئيسة للمقاربات الإسلامية، من خلال نماذج رئيسة، وصولاً إلى استنطاق مقولاتها وحججها والسجالات الرئيسة التي تثار حولها.

ولأنّ موضوع هذه الدراسة هو «الإصلاح السياسي»، في الفكر الإسلامي المعاصر، من حيث السياسات والمناهج المؤدية إليه، فإنّ الباحث يعتمد على تصنيف هذه المقاربات في ملامحها الرئيسة والفرعية إلى الاتجاهات التالية[1]:

---

(١) استند الباحث في هذا التصنيف إلى عدد من الباحثين المتخصصين بالفكر الإسلامي، وتحديداً إلى طارق البشري، في: طارق البشري، **الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ** =

١ ـ **المقاربة الثقافية**، التي تركز على أولية المسألة الثقافية في الإصلاح السياسي، وعلى ثانوية العامل السياسي، مع تعدد المداخل الفرعية داخل هذه المقاربة: الإصلاح الديني، الثقافة الاجتماعية، الحالة الحضارية، قيم العمل والإنتاج، الإصلاح المعرفي والفكري، التنوير الديني والثقافي..

٢ ـ **المقاربة الدستورية والمؤسسية**، التي تركز على الإصلاح من داخل السلطة، من خلال بنياتها وتحديداً في وجود شخصيات سياسية قيادية ذات نزوع إصلاحي.

٣ ـ **المقاربة السياسية**، التي تركز على أولية الوحدة الإسلامية ومواجهة العامل الخارجي وأفضلية ذلك وأهميته على الاهتمام بالإصلاحات الثقافية والسياسية الداخلية.

٤ ـ **المقاربة الحركية الإسلامية**، التي تتجسّد في الجماعات والأحزاب الإسلامية، وتستند إلى الأفكار التي تقدمها هذه الجماعات في الوصول إلى السلطة السياسية أو إصلاحها، مع الأخذ بعين الاعتبار التشعب في الاتجاهات داخل هذه المقاربة، بين من تعتمد على الطرق السلمية أو الديمقراطية، أو تلك التي تتبنى أسلوب التغيير الجذري أو العنيف، أو حتى تلك التي تتوافر على نزوع انقلابي ـ عسكري.

بالضرورة، كل مقاربة من تلك المقاربات الأربع تحملها إما حركات إسلامية، أو تمثل اتجاهاً فكرياً، تتبناه شخصيات لها مساهمتها في الفكر الإسلامي، مما يخلق تنوعاً في تفكيك كل مقاربة واستنطاق مقولاتها وحججها، ومع ذلك فإنّ التركيز يقع على الأفكار بالدرجة الرئيسة، وربطها بأصحابها دوماً، مع تتبع تطورها ومسارها الحركي والتاريخي.

= المعاصر، في المسألة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٥ ـ ٣٠، حيث يعرض للخطوط العامة لهذه المقاربات بصورة رئيسة: المؤسسية، الفكرية/ السياسية التي تعنى بالإصلاحات الداخلية، السياسية التي تركز على العامل الخارجي، والمقاربة الحركية. انظر أيضاً حواراً خاصاً أجراه محمد أبو رمان مع الباحث السعودي زكي الميلاد حول المقاربة الثقافية في الفكر الإسلامي المعاصر، نشر على موقع الأستاذ زكي الميلاد، انظر: زكي الميلاد، «المسألة الثقافية في الخطاب الإسلامي،» أجرى الحوار محمد أبو رمان، **الغد**، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.almilad.org/page/hiwarat_text.php?nid=31>.

وقارن ذلك في الحديث الضمني عن هذه المقاربات وتطورها، في: رضوان السيد، **سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧)، ص ١٥٧ ـ ٢٢٧.

يبدأ الكتاب، بصورة أساسية، منذ العقد السادس من القرن الماضي، مع إرهاصات المد الإسلامي المعاصر، كما تؤرخ له أغلب دراسات الفكر السياسي العربي، وتحديداً مع حرب عام ١٩٦٧، إذ يعتبر منعطفاً لتراجع الفكر القومي وصعود الإسلامي، اجتماعياً وسياسياً، فيما تمتد فترة الدراسة إلى العام ٢٠٠٨، حيث انتهت مسودتها الرئيسة.

على الرغم من ذلك، يعود الكتاب إلى فترات سابقة، حين تقتضي الضرورة، وتحديداً إلى «جيل الرواد» لكل مقاربة، الذين كان لهم الدور الأبرز في وضع أصولها وأفكارها الرئيسة.

منهجياً، يقتصر الكتاب على الفكر الإسلامي بشقه العربي. نظراً للاختلاف الواضح في الكثير من المؤشرات والمعطيات الواقعية بين الدول العربية والإسلامية الأخرى أو حتى المجتمعات المسلمة في الغرب، سواء من حيث معطى الثقافة السياسية والاجتماعية أو حتى الشروط التقنية والاقتصادية، أو طبيعة النظم السياسية وأصولها، وهو ما يظهر جلياً عند الاطلاع على مقاربات مفكرين إسلاميين من أوروبا أو آسيا، كعليّ عزت بيغوفتش أو طارق رمضان، ومهاتير محمد أو حتى التجربة التركية.

ونقتصر، كذلك، على الفكر الإسلامي بشقه السنّي، ويستثنى الفكر السياسي الشيعي المعاصر، على الرغم من تشابه البنية الاجتماعية والسياسية، في الدول العربية، لأسباب رئيسة في مقدمتها أنّ منظور الخطاب الإسلامي الشيعي للإصلاح السياسي يختلف بوضوح في إشكالاته وأسئلته عن الخطاب السني.

ذلك أنّ الفكر الشيعي يمثل أقلية طائفية داخل المجتمعات العربية، معنية بسؤال تأكيد مواطنتها وحقوقها السياسية والدينية، وهي إشكالية تبتعد عن جوهر أهداف الإصلاح السياسي في الخطاب الإسلامي السني العربي التي تتحدث عن السلطة السياسية وتغييرها أو إصلاحها بصورة عامة.

يزكّي هذا الاستثناء للفكر الشيعي الاختلاف البنيوي في طبيعة النظرة إلى السلطة السياسية والتباين الواضح في المرجعيات الفقهية وتأويل مصادر التنظير الإسلامي. فالفكر الشيعي يتعامل عموماً مع تصور للسلطة السياسية يختلف عن التصور السياسي السني من حيث أصول شرعيتها ومصادرها، ويفترق فكرياً وتاريخياً عن التصورات السنية بهذا الخصوص، مما يتطلب

دراسة خاصة ترصد الفكر السياسي الشيعي والأسئلة التي يواجهها، وأدواته في قراءة الواقع، وتأويل المصادر الشرعية والفقهية.

إذاً، وبجملة واضحة ومحددة: سيعنى هذا الكتاب بالخطاب الإسلامي، العربي، السنّي، المعاصر منذ العقد السادس في القرن العشرين إلى نهاية العام ٢٠٠٨.

في إسقاط ما سبق على مسار الدراسة وفصولها، فإنّها تتكون من أربعة أقسام رئيسة، يعالج كل منها إحدى المقاربات في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ويتضمن فصولاً لأبرز الأفكار والمقولات والتفرعات داخل كل مقاربة، مع الإشارة إلى تقسيم المقاربة الحركية إلى تلك التي تعلن قبولها باللعبة الديمقراطية في الوصول إلى السلطة، والتي تعلن رفضها لذلك.

وفي نهاية كل قسم ثمة خلاصات واستنتاجات رئيسة، فيما يضع الباحث استهلالاً في بداية كل قسم يتناول الأبعاد العامة للمقاربة وتطورها التاريخي، ويفسر الأسباب التي دعته لاختيار النماذج الواردة فيها.

القسم الأول يبدأ بالمقاربة الثقافية في الإصلاح الإسلامي، ويتناول الفصل الأول «جيل الرواد ـ محمد عبده ورشيد رضا»: «الإصلاح الديني» مدخلاً. فيما يتناول الفصل الثاني أفكار مالك بن نبي (في الشرط الحضاري للإصلاح السياسي). والفصل الثالث يقترب من رؤية جودت سعيد (الإصلاح السياسي من القاعدة إلى القمة). أما الفصل الرابع فيتناول تجربة إسلامية المعرفة (المدخل المعرفي الفكري للإصلاح السياسي). في حين يتناول الفصل الخامس تجربة الإسلاميين المستنكفين: الإسلاميون التقدميون، «الإصلاح الشبكي».

القسم الثاني يتناول المسألة السياسية في الإصلاح، من خلال عنوانين رئيسين: الأول هو غياب المقاربة الدستورية المؤسسية عن الفكر الإسلامي المعاصر. والثاني التركيز على العامل الخارجي. إذ يتناول الفصل السادس جيل الرواد في المقاربة الدستورية «خير الدين التونسي» (الإصلاحي في امتحان السلطة)، فيما يناقش الفصل السابع أسباب تراجع مقاربة الإصلاح الدستوري والمؤسسي في الفكر المعاصر. أما الفصلان الثامن والتاسع فيتناولان المقاربة التي تمنح الأولية للعامل الخارجي وتضع الإصلاح السياسي الداخلي في مرتبة ثانوية، من خلال رؤية منير شفيق (التضامن العربي ومواجهة العامل الخارجي أولاً)، وعادل حسين («التنمية المستقلة المركبة» في مواجهة التبعية).

القسم الثالث يناقش مقاربات الإسلام الحركي، التي تُغلِّب سؤال الهوية على الشواغل التجديدية. ويتناول الفصل العاشر «جيل الرواد» في جماعة الإخوان المسلمين، بين حسن البنا وسيد قطب (من الجماهيرية إلى «الاصطفائية»). أما الفصل الحادي عشر فيتناول فتحي يكن (في تحولات نظرية العمل). ويخصص الفصل الثاني عشر لمحمد قطب (القاعدة المسلمة رافعة الحكم الإسلامي). والفصل الثالث عشر يناقش المبادرات الإخوانية الإصلاحية والسؤال الديمقراطي، في حين يخصص الفصل الرابع عشر لموضوع الإصلاح السياسي في ظل الاحتلال وتجربة الحزب الإسلامي في العراق، أما الفصل الخامس عشر فيتناول مقاربة «الإسلامية الوطنية في فك الاشتباك مع الازدواجية الداخلية»، من خلال فكر المستشار طارق البشري.

القسم الرابع والأخير يتناول التجربة الحركية الإسلامية التي اعتمدت التغيير خارج قبة البرلمان وبعيداً عن قواعد «اللعبة الديمقراطية»، ويستعرض أفكار أربع تجارب لجماعات وحركات إسلامية. فيتناول الفصل السادس عشر السلفية التقليدية (التصفية والتربية طريق الإصلاح). أما الفصل السابع عشر فيتناول السلفية الجهادية (الحاكمية والسيف). فيما يخصص الفصل الثامن عشر لتجربة حزب التحرير الإسلامي (التغيير من السياسي إلى الاجتماعي). فيما يعرض الفصل التاسع عشر والأخير لتجربة جماعة العدل والإحسان المغربية (التغيير السلمي من خارج اللعبة).

ينتهي الكتاب بجملة من الخلاصات والاستنتاجات المستوحاة من الفصول السابقة، وما تتضمنه من مقاربات وأفكار وتصورات في الإصلاح السياسي الإسلامي.

بقي القول، إنّ هذا الكتاب هو في الأصل أطروحتي لرسالة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وقد استغرقت قرابة أربعة أعوام من العمل المتقطّع في أحيان، والمكثف في أحيان أخرى، لكنّها بلا شك تتجاوز حصيلة تلك الأعوام الأربعة إلى سنوات أطول وجهد أعمق من الكتابة والبحث والعمل المتواصل في حقل الفكر السياسي الإسلامي.

ذلك لا يغني عن الإشارة إلى أنّ القصور وضغوط الوقت واستحقاقات عديدة بمثابة محددات تحول دون وصول الأعمال إلى مراميها المطلوبة وغاياتها القصوى.